

طائر الفينيق

محمد راكان مصطفى

تعرض القطاع السياحي لأضرار كبيرة، كغيره من القطاعات الاقتصادية والخدمية، إثر الأعمال الإرهابية، وقدرت قيمة الخسائر بنحو ٣٨٧ مليار ليرة سورية، تشمل الأضرار المباشرة وغير المباشرة، وتراجع أعداد السياح من نحو ٥ ملايين عام ٢٠١٠ إلى أقل من ٤٠٠ ألف عام ٢٠١٥، بنسبة انخفاض في القدوم بلغت ٩٨٪.

بالرجوع إلى فترة ما قبل الحرب، شهد القطاع السياحي تطوراً ملموساً، إذ تجاوزت نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي لعام ٢٠١٠ نسبة ١٤ بالمئة، كما وفر فرص عمل لنحو ١٣ بالمئة من مجموع القوة العاملة آنذاك، كما ساهم في دعم مخزون الاحتياطي من القطع الأجنبي، بنسبة قدرت بنحو ٣١ بالمئة.

إلا أن أبرز المآخذ على الفترة السابقة التي اعتمد فيها اقتصاد السوق الاجتماعي؛ تمحورت على الخلل البنوي في مكونات النمو الاقتصادي، إذ تم التركيز على الخدمات (ومنها السياحة) والتجارة على حساب القطاعات المادية الرئيسة (الزراعة والصناعة)، في حين كان المطلوب الارتقاء بكل القطاعات، مع أولوية القطاعات المادية إلى جانب السياحة، نظراً لتمتع سورية بميزات نسبية مهمة فيها، وهذا ما يجب أن يشكل معياراً لتجارب النهوض بالاقتصاد الراهن، وخاصة أن الفترة الماضية شكلت فرصة لإعادة تأهيل وهيكل وبناء البنية التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة السياحة.

هنا نشير إلى الجهد المبذول من أجل إعادة هيكلة القطاع السياحي، وإبراز دوره المهم، رغم الحرب، الأمر الذي لاقى الكثير من الانتقادات، على مبدأ أي سياحة ونحن في حرب؟ إلا أنه على ما يبدو، بدأت هذه الجهود تلاقي بوادر النجاح، إذ بدأت تظهر ملامحها من خلال ارتفاع عدد القادمين إلى البلد، من خلال الاستراتيجية التي اتخذتها الوزارة بالعمل على إعادة إعمار المباني والمنشآت السياحية المتضررة التابعة للوزارة وللقطاع الخاص الناجمة عن الأعمال الإرهابية، واستقطاب لرؤوس الأموال الوطنية والصديقة، وتعزيز دور القطاع الخاص نحو مراحل استثمار سياحي مغرية وجذابة في مناطق محددة.

لكن، ذلك لا يكفي، وخاصة بوجود العديد من المآخذ ونقاط الضعف، تتطلب استمرار الوزارة بنهجها، وتوسيعه أكثر، نظراً لأن المنتظر من القطاع السياحي أكبر من المعلن، وخاصة بوجود إمكانية لإحداث نهضة سياحية مستدامة، ما يضعنا أمام ضرورة وضع خطة مستقبلية للقطاع السياحي، والعمل على تخطيط المنتجات لتنمية قطاع السياحة، وبذل الجهود لإقامة وحدات سياحية متنوعة من فنادق ومنشآت أطعم ووكالات سياحية وشركات طيران.. والوصول إلى برامج مناسبة وبأسعار مناسبة من خلال التخطيط السليم المبني على دراسات علمية تؤدي إلى تنمية فرص تحقيق الأرباح.

تحتاج إعادة تأهيل القطاع السياحي إلى العمل على تجهيز بيئة تشريعية وخدمية ومرافق عامة من طرق ومطارات وموانئ.. تتناسب مع التطور الذي شهده القطاع السياحي، وبما يضمن تنوع الخدمات السياحية والذي يعتبر سمة من سمات التطور يسهم في توزيع المخاطر التسويقية المحتملة التي يمكن التعرض لها.

وفي صناعة السياحة من الضروري الوصول إلى تكامل تسويقي من خلال التفهم المستمر من جميع القطاعات على الصعيد الوطني احتياجات الأسواق السياحية ومشاكلها وتحقيق التوافق والتعاون الكامل بين جهود هذه القطاعات لبلوغ الهدف الشامل والمشارك بتحقيق النهضة السياحية. كل ذلك وأكثر على أمل أن تجسد السياحة بعد الحرب طائر الفينيق السوري.

واجهنا بعض التحفظات في بداية العمل إشراف وزارة السياحة المباشر على المنشآت زاد من دور الجهاز المركزي للرقابة المالية



الوطن

بين المدير الإداري الثاني في الجهاز المركزي للرقابة المالية ماجد فرح للوطن أن الجهاز المركزي للرقابة المالية يدقق القيود المالية والحسابات الختامية والميزانية ويقوم بإجراء الرقابة الآتية، على المنشآت السياحية المملوكة من الدولة، وكانت البداية من فندق داماروز، كاشفاً عن تدقيق الدورات المالية من عام ٢٠١٣ ولغاية عام ٢٠١٦ وفق الأنظمة المالية والمحاسبية والقوانين الخاصة المطبقة على الفندق وبالتنسيق مع وزارة السياحة. وأعلن فرح عن صدور العديد من التقارير التدقيقية التي تضمنت ملاحظات المفتشين، مشيراً إلى تنفيذ الملاحظات من القائمين على العمل بالتعاون والتنسيق مع وزارة السياحة.

الميرم بين هذه الشركة ووزارة السياحة. ولفت فرح بأنه مع بداية الأزمة تم إنهاء بعض عقود شركات الإدارة وبدأت وزارة السياحة بالإشراف المباشر على إدارة تلك المنشآت التي من أهمها الفنادق ومن ضمنها فندق داماروز، وهنا بدأ يزداد دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على تلك المنشآت وتدقيق حساباتها وقيودها المالية، مشيراً إلى أنه بناء على توجيهات رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية تم الاجتماع مع وزير السياحة ومع إدارة الفندق والقائمين على العمل عدة اجتماعات للتنسيق من أجل إعداد نظام مالي ومحاسبي ونظام داخلي، يتلاءم مع الوضع الإداري الجديد ويحافظ على المستوى الذي وصلت إليه الفنادق وتحسين أداءها إلى الأفضل، وقد باشرت الوزارة بذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للرقابة المالية.

وقال فرح: إن إدارة الفنادق تعتبر تجربة جديدة بالنسبة للعاملين في وزارة السياحة لذا لا بد من وضع أسس ومعايير جديدة مع الاستفادة من المعايير الموجودة من الإدارة السابقة وذلك لتقييم الأداء وتحسينه وتعمل جاهدين مع القائمين على العمل والإدارة من أجل نجاحها وإنقاذ قدراتها على تحقيق الأهداف ومناقستها للقطاع الخاص.

وفي سياق آخر بين فرح أنه استناداً للمرسوم التشريعي رقم ٦٤ لعام ٢٠٠٣ يقوم الجهاز بتدقيق ومراقبة المنشآت والشركات التي تساهم الدولة برأس مالها بنسبة لا تقل عن ٢٥٪. ما لم ينص صك أحداثها على خلاف ذلك، حيث تضمنت بعض الصكوك عدم خضوع الجهات

المحدثة لرقابة الجهاز، وأن هذه الشركة لا تخضع لرقابة الجهاز إلا بناء على طلب منها وكحالة معينة «الشركة السورية للنقل والسياحة»، ومن ثم فإن الجهاز المركزي هو جزء من مكونات المؤسسات والمنشآت العامة. مضيفاً: وللحد من الهدر ما أمكن وتصويب العمل بالشكل الصحيح لا بد من تعاون الجهات العامة مع الجهاز المركزي، وعليه فإن على وزارة السياحة وغيرها إعلام الجهاز عن كل مساهمة للدولة بشركات القطاع الخاص ونسبة هذه المساهمة. ليقوم الجهاز بدوره الرقابي مع الإشارة إلى أنه عندما يتبين للجهاز وجود مثل هذه الشركات فإنه يخضعها لرقابته استناداً للمرسوم التشريعي المذكور أعلاه. وأشار فرح إلى وجود مساهمات كبيرة جداً في كشف حالات فساد لدى بعض الجهات التي خضعت لرقابة الجهاز وعولجت أو تعالج وفق الأصول المرعية.

وعن مدى تعاون القائمين على القطاع السياحي مع الجهاز لتسهيل العمل الرقابي بين فرح أنه مع بداية العمل الرقابي والتدقيقي في فندق داماروز كان هناك نوع من التحفظ من القائمين على العمل بالفندق والوزارة في قبول أو دخول الجهاز المركزي بالتدقيق. وقد يكون ذلك ناتجاً عن أنه عمل جديد لهم وللجهاز في رأيهم طبعاً، ولما للفندق من خصوصية بالعمل قد لا نجدها بالقطاعات العامة الأخرى، إلا أن توجيهات رئيس الجهاز بعقد عدة اجتماعات مع الوزير والقائمين على العمل والتنسيق معهم وتفهمهم لعمل الجهاز، ساهم في تلمس الجهاز لتعاون كامل مع البعثات التفتيشية وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لعملهم.

وأضاف فرح: باعتبار أن الفندق كان يدار من شركة متخصصة بالإدارة فقد كان لها أنظمتها المالية والمحاسبية والإدارية الخاصة بها وبما يناسبها وعندما أصبحت الإدارة بإشراف من وزارة السياحة فإنه لا بد من اعتماد أنظمة جديدة تتوافق مع الأنظمة والقوانين المعمول بها وتحقق الغاية المرجوة من الفندق من جهة أخرى.

وأوضح فرح أنه هناك العديد من المنشآت السياحية المملوكة من الدولة، وهذه المنشآت إما أن تستثمرها الدولة بموجب عقود BOT عن طريق وزارة السياحة أو بموجب عقود إيجار وفي الحالتين فإن تلك العقود خاضعة لرقابة الجهاز المركزي للرقابة المالية من حيث الإبرام والتنفيذ، وهناك منشآت يتم إدارتها بشكل مباشر وبإشراف من وزارة السياحة كما يوجد منشآت وشركات سياحية تساهم الدولة بنسبة تزيد على ٢٥٪ من رأس مالها، وهذه المنشآت خاضعة بالكامل لرقابة الجهاز المركزي للرقابة المالية استناداً للمرسوم التشريعي رقم ٦٤ لعام ٢٠٠٣، أما المنشآت التي يتم إدارتها من شركات إدارة «متخصصة بإدارة المنشآت السياحية ولاسيما الفنادق» فيتم تدقيق قيودها المالية وحساباتها وفق ما ينص عليه العقد